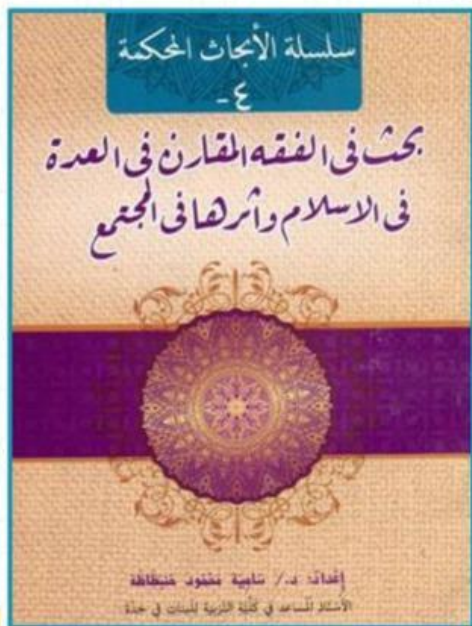




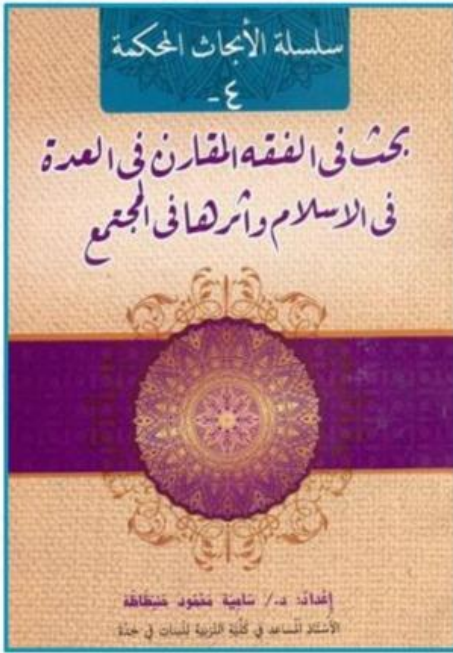
إن الحكمة من مشروعية العدة تنضح في أمور كثيرة كما أنها قد تجتمع في آراء وتتخلف في بعضها على حسب نوعيتها.

فالمدة شرعت أولاً: للمحافظة على الأنساب لأن العدة التي فرضت لها كافية أن تبين شغل الرحم أو براءته.

فإن تبين شغله بالجنين فالمدة جعلت للمحافظة على إلحاق نسب الوليد بأبيه لذلك لا يجوز لها الزواج طالما كان رحمها مشغول به كما يشير إلى ذلك حديث روي عن النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره» رواه أحمد والترمذي وأبو داود^(٢) وأما إذا تبين براءة رحمها بمضي المدة التي فرضت عليها فلا خطر من انقطاع علاقتها بالزوج الأول.

ثانياً: مراعاة العلاقة الزوجية وما فيها من نعم عظيمة لذلك شرعت العدة عند الفراق لإظهار التأسف على زوال هذه النعمة كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْنِيهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَيَعْمَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

ثالثاً: إعطاء فرصة للزوجين يراجع كل منهما نفسه حتى إذا زالت ما بينهما من نفرة وجدا زمناً صالحاً لإعادة صرح هذا البناء كما يشير إلى ذلك قوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]



وكما يشير أيضاً قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَعَايِذُهُنَّ بِأَلْسِنَتُهُنَّ فَإِنَّ كِبَاشَهُنَّ
فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُنَّ سَنِيًّا وَيَجْعَلْ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

رابعاً: أما في عدة الوفاة: تكون الحكمة من عدة الوفاة لإظهار حق الزوج، والتأسف على فقدانه لذلك شرع الأحكام فيها ولو كانت صغيرة أو غير مدخول بها.

فالعدة شرعت لتحقيق عدة مصالح ولم تجعل لبراءة الرحم فقط بل ذلك بعض مقاصدها.



..... : حاجتنا الخاصة

..... : الطالب الثاني

عزيزي الطالب بالاستعانة
بالمصدر الخارجي استنتج الحكمة
من مشروعية العدة.

..... : الطالب الأول

..... : الطالب الرابع